

Distr.
LIMITED

TD/B/52/SC.1/L.1
10 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثانية والخمسون
جنيف، ٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥
البند ٤ من جدول الأعمال
اللجنة الأولى للدورة

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

المتكلمون:

النرويج	نيبال نيابة عن جمهورية الكونغو ومجموعة الـ ٧٧ والصين
كوبا	جيبوتي نيابة عن أقل البلدان نمواً
الولايات المتحدة	بنغلاديش نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين
السودان	مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية
جنوب أفريقيا	المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي
مدغشقر	هايتي نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي
أفغانستان	اليابان
نيبال	إثيوبيا
	الصين

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وترسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ١٨ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إلى:

.UNCATD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5655/1437

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً

(البند ٤ من جدول الأعمال)

بيانات رسمية

١- تلا ممثل نيبال بياناً من وفد جمهورية الكونغو نيابةً عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ودعت المجموعة في بيانها المجتمع الدولي إلى بذل جهود خاصة لمساعدة أقل البلدان نمواً على بلوغ أهدافها الإنمائية على ضوء برنامج عمل بروكسل، وذلك بخاصة من خلال المعونة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ودخول الأسواق، وتخفيف عبء الديون. ووصف عمل الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً بأنه يساعد على توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى التحدي الذي يجسده الفقر في هذه البلدان، وذلك بخاصة عن طريق تدابير الدعم الدولية. وحث الدول الأعضاء على دعم الإطار المتكامل وزيادة الجهود المالية المبذولة لتعزيز الأعمال التحليلية والتنفيذية التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً. وفي مسألة تآكل الأفضليات، أعرب عن الأمل في توجيه الانتباه اللازم إلى مجموعة الخيارات التي اقترحتها الأمانة للتخفيف من آثار التآكل. وأكد أيضاً على أهمية التجارة بين بلدان الجنوب لأقل البلدان نمواً، إذ إن هذه التجارة تشكل مجالاً ينبغي اعتباره عنصراً مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه.

٢- وتكلم ممثل جيبوتي نيابة عن أقل البلدان نمواً فأعرب عن تقدير مجموعته لمحمل أعمال البرنامج الخاص بأقل البلدان نمواً ولأنشطة برامج أخرى في الأونكتاد عادت بالنفع على أقل البلدان نمواً. وأشار إلى عدد من الشروط المطلوبة لإنجاز الحد من الفقر في هذه البلدان.

٣- وتكلم ممثل بنغلاديش نيابة عن المجموعة الآسيوية والصين فأثنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال لصالح أقل البلدان نمواً، لا سيما أعماله التحليلية المتعلقة بالتحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً. وأشار إلى محدودية طاقات العرض وتدني مستوى الوفورات المحلية باعتبارهما عاملين رئيسيين يعيقان قدرة هذه البلدان على الاستفادة من الأفضليات التجارية. ولذلك دعا إلى زيادة المعونة، وتخفيف عبء الديون، وتعميق ترتيبات السوق التفضيلية للحد من الفقر. وأعرب عن التقدير لموضوع تقرير أقل البلدان نمواً القادم (وهو موضوع الطاقة الإنتاجية والحد من الفقر) ووصف بناء الطاقة الإنتاجية باعتباره شرطاً أساسياً للتغلب على الآثار السلبية لتآكل الأفضليات. وفي هذا الصدد، حث الجهات المانحة على السعي إلى بلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقال أيضاً بوجوب زيادة تطبيق الأعمال البحثية التي يضطلع بها الأونكتاد وذلك من خلال الإجراءات العملية.

٤- وتكلمت ممثلة مصر نيابة عن المجموعة الأفريقية داعيةً الدول الأعضاء إلى تعزيز مساهماتها في الموارد التي تقع خارج إطار الميزانية لتمويل أنشطة الأونكتاد المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وذلك بغية جعل الموارد قابلة للتنبؤ بها بدرجة أكبر وإتاحة الفرصة للاستمرارية في أنشطة بناء القدرات ذات الصلة. ورحبت بالالتزامات التي اتخذتها مؤخراً مجموعة الثماني بشطب الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبمضاعفة ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول العام ٢٠١٠. وأعربت عن قلق المجموعة الأفريقية إزاء تآكل أفضليات

دخول الأسواق وقلة ما يجرز من تقدم في مجال المعاملة الخاصة والتفضيلية في سياق مفاوضات ما بعد الدوحة. وشدّدت على الحاجة إلى المساعدة التقنية وإلى زيادة المجال للسياسة العامة من أجل بناء الطاقات الإنتاجية وإيجاد شروط التكافؤ لأقل البلدان نمواً.

٥- وتكلّم ممثل المملكة المتحدة نيابةً عن الاتحاد الأوروبي فسلم بأن عدم القدرة على التنبؤ بالموارد التي تُقدم خارج إطار الميزانية قد عرقل البرامج، لا سيما في مجال المساعدة التقنية، علماً أن القدرة على التنبؤ تمكّن الأونكتاد من الوفاء بالتزاماته ذات الصلة وفاءً أكثر كفاءة. ولاحظ ضرورة التنسيق بين متطلبات الإبلاغ، وأعرب عن القلق إزاء انخفاض نسبة مشاركة الأونكتاد في أنشطة التعاون التقني المخصصة لأقل البلدان نمواً. وحذر من مخاطر المبالغة في تقدير حجم الآثار التي يلحقها تآكل الأفضليات بأقل البلدان نمواً، ولاحظ أن الأثر السلبي للتآكل تشعر بشدته عدة بلدان بقدر ما تشعر أقل البلدان نمواً. وطلّعة المشاكل الأساسية التي تواجهها أقل البلدان نمواً لا تتصل اتصالاً مباشراً بمسألة تآكل الأفضليات. غير أن جميع أقل البلدان نمواً تحتاج أساساً إلى الدعم الخارجي، وسوف يساهم الاتحاد الأوروبي مساهمةً كبيرة من خلال مرفق خاص في مبادرة "المساعدة من أجل التجارة"، علماً أن الاتحاد الأوروبي يقدم حالياً قرابة نصف المعونة العالمية التي تُقدّم إلى هذه البلدان.

٦- وتكلّم ممثل هايتي نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي فشدد على استصواب ضمان جعل أي معاملة ميسرة للشروط للبلدان المتضررة بتآكل الأفضليات معاملة تجلب آثاراً هيكلية إيجابية لهذه البلدان (لا سيما في اتجاه تقليل ضعفها الاقتصادي، وذلك أساساً من خلال تطوير الطاقة الإنتاجية) وليس آثاراً تعويضية فحسب، رغم الحاجة في بعض الأحيان إلى تدابير التعويض كتلك التي تُتخذ في أعقاب الكوارث الطبيعية. وفيما أبرز حالة هايتي باعتبارها البلد الوحيد من أقل البلدان نمواً الذي يقع في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وسّع نطاق مداخلته لتشمل الدول النامية الجزرية الصغيرة وكذلك البلدان الصغيرة والضعيفة التي تعتبر ضمناً مجموعة من مجموعات البلدان وإن لم تكن مجموعة محددة المعالم أُشير إليها في الفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو باولو. وسلم بالدور الحاسم الذي قام به الأونكتاد تاريخياً في دعم جميع أنواع البلدان المحرومة، وحث الأمانة على مواصلة بذل جهودها لتحسين التخصص وذلك في إطار الاهتمام الذي توليه للدول التي تواجه عواقب جغرافية.

٧- وسلم ممثل اليابان بوجود مشكلة تآكل الأفضليات باعتبارها شاغلاً من أكبر شواغل بعض أقل البلدان نمواً رغم أنه لا يعتقد أن الخسائر الناجمة عن تآكل الأفضليات تتجاوز المكاسب المتأتية من تحرير التجارة. وحث أقل البلدان نمواً على بذل الجهود لتعزيز قدرتها التنافسية بدلاً من طلب التعويضات. ودعا إلى إدخال تحسينات على نظام الأفضليات المعمم لتيسير فرص دخول الأسواق من خلال الأفضليات المتبقية. وأكد سخاء اليابان في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، مشيراً بخاصة إلى بناء القدرات المتصلة بالتجارة.

٨- وحث ممثل إثيوبيا الجهات المانحة على تزويد البرنامج الخاص في الأونكتاد بموارد أكثر قابلية للتنبؤ بها وذلك بغية تمكين الأمانة من الاستجابة للحاجات العديدة إلى المساعدة التقنية على الصعيد الوطني والإقليمي. وأشار إلى أهمية دخول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق الكبيرة بإعفاء جمركي وإعفاء من نظام الحصص، وأشار إلى إلغاء الديون وزيادة المعونة كضرورة أخلاقية تتفق أيضاً ومصالح جميع البلدان. ودعا إلى عقد ناهج لتنمية أقل البلدان نمواً.

٩- وكررت ممثلة الصين آراء سبق الإعراب عنها بشأن الحاجة إلى زيادة المساعدة التقنية لصالح أقل البلدان نمواً. ووصفت هذه البلدان بأنها بلدان ضعيفة بوجه عام مشيرة إلى أن هذا الضعف في العديد من هذه البلدان هو نتيجة لخصائصها الجغرافية المتمثلة في صغر حجمها وبعدها. وأشارت إلى الأهمية البالغة للمعاملة الخاصة والتفضيلية في التعويض عن العوائق الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نمواً، ورحبت بآخر المبادرات التي أطلقت لتقديم المعونة، وتخفيف عبء الديون، ودخول الأسواق لصالح البلدان المتدنية الدخل بوجه عام وأقل البلدان نمواً بوجه خاص.

١٠- وقالت ممثلة النرويج إن معظم أقل البلدان نمواً قد توقف فعلاً دون بلوغ أهداف برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية. ونظراً إلى الاتجاه الحالي في تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية، فإن عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد يزيد بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر في السنوات العشر القادمة. ورأت وجود حاجة إلى شراكة عالمية قوية لقلب اتجاه المسارات السلبية والتعجيل في النمو والتنمية المستدامة، وإصلاح السياسات الوطنية، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية والمحلات الاجتماعية. فأقل البلدان نمواً بحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي (المعونة، وتخفيف عبء الديون، وتحسين فرص دخول الأسواق، والاستثمار)، وقالت إن النرويج خصصت أكثر من ٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها على أساس ثنائي إلى أقل البلدان نمواً، وتابعت قائلة إن النرويج ستواصل إيلاء الأولوية لهذه البلدان. ودعت الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى إلى تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً على سبيل الأولوية.

١١- وشددت ممثلة كوبا على أهمية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز نشاط الماولة وتخفيف حدة الفقر في أقل البلدان نمواً. ولاحظت الفوارق العالمية البارزة في هذا المجال. وشددت أيضاً على ضرورة زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه البلدان، وذلك يستلزم تكثيف الجهود التي تُبذل في مجالي المعونة ودخول الأسواق. وسلّمت بالدور الهام للتجارة في النمو والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً، ولاحظت ضعف العديد من هذه البلدان باعتباره ضعفاً ناشئاً عن شدة التركيز الاقتصادي على السلع الأساسية الأولية. وسلّمت بأهمية المبادرات الرئيسية الرامية إلى تحسين فرص دخول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ورحبت بالجهود ذات الصلة التي تُبذل في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية. وأكدت ضرورة مواصلة تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في بناء القدرات، لا سيما بهدف تحسين قدراتها التفاوضية، وبخاصة في حالة البلدان التي دخلت في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأثنت على الأونكتاد لما يبذله من جهود في تدريب مسؤولين من أقل البلدان نمواً على قضايا منظمة التجارة العالمية، وشددت على ضرورة مواصلة التعبئة الدولية لصالح أقل البلدان نمواً على ضوء برنامج عمل بروكسل.

١٢- وأثنت ممثلة الولايات المتحدة على البرنامج الخاص لما يقوم به من أعمال لصالح أقل البلدان نمواً، وسلّمت بقدرته التحليلية في القضايا ذات الصلة بتأكل الأفضليات. وفيما أعربت عن تفهمها للقلق المشروع الذي تشعر به أقل البلدان نمواً إزاء ظاهرة التآكل، أعربت عن أملها في ألاّ يلقي ذلك بظلاله على المنافع التي تعود على أقل البلدان نمواً وعلى غيرها من البلدان بفضل تحرير التجارة. ويرجّح أن يؤدي تأكل الأفضليات إلى آثار بالغة السلبية لعدد قليل فقط من أقل البلدان نمواً، ورأت أنه لا يزال من السابق لأوانه أن تعرف معرفة أكيدة الآثار التي يؤدي إليها التآكل. وأثنت على الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء صندوق تعويضي يغطي تكاليف التكيف في سياق

تآكل الأفضليات (الاقتراح المشار إليه في وثيقة المعلومات الأساسية TD/B/52/4)، وقالت إن حكومتها ليست مستعدة لتأييد هذا الاقتراح. وأشارت إلى أنه من الممكن التعويض عن الآثار التي يؤدي إليها تآكل الأفضليات، وذلك بجملة موارد منها الموارد الحالية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ضوء تقييمات الأثر ذات الصلة. وأيدت تأييداً كاملاً استنتاج الأمانة بأن تعزيز الطاقات الإنتاجية وتوسيع القاعدة التصديرية من خلال تعزيز القدرة التنافسية هو في نهاية المطاف الاستجابة الأصوب لمسألة تآكل الأفضليات من قِبَل أقل البلدان نمواً مدعومة في ذلك دعماً دولياً.

١٣- وقال ممثل السودان إن هناك تمييزاً في تدابير الدعم الدولي الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر. وقال إنه بلاده لم تستفد من تدابير إلغاء الديون.

١٤- وحث ممثل جنوب أفريقيا الأونكتاد على أن يكون مستعداً للقيام بدور رئيسي في التحضير لاستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل. وتطرق إلى القرار الأخير الذي اتخذته مجموعة الثماني بإلغاء الديون المتعددة الأطراف لعدد من البلدان الفقيرة، فأشار إلى الدور الريادي الذي يقوم به الأونكتاد في الدعوة إلى تخفيف عبء الديون باعتباره شرطاً أساسياً لسد "فجوة الفقر". وأثنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال بشأن أقل البلدان نمواً، وأيد الاقتراح الرامي إلى تحقيق الاستقرار في تدفقات الأموال التي توضع تحت تصرف الأونكتاد لصالح هذه البلدان.

١٥- ونادى ممثل مدغشقر باتباع مسار عمل يضطلع فيه الأونكتاد، على أساس قطري، بعمليات استعراض دورية للعوامل التي تبيّن مركز البلد الأقل نمواً، ويجري إلى جانب ذلك تحليلات موحدة للأثر الفعال لهذا المركز بغية تعزيز قدرة البلدان المعنية على الاستفادة على أفضل وجه ممكن من النظام الخاص بأقل البلدان نمواً وتشجيع الاقتراحات الرامية إلى تعزيز هذا النظام، لا سيما في سياق مؤتمرات أقل البلدان نمواً أو عمليات استعراض التنفيذ في منتصف المدة.

١٦- ووصف ممثل أفغانستان برامج المساعدة التقنية في الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً باعتبارها برامج قيّمة، لا سيما في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الدعوة إلى مجال أكبر للسياسة العامة في أقل البلدان نمواً هي دعوة بالغة الأهمية لدى هذه البلدان، ودعا إلى تعزيز دور الأونكتاد في تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً فيما يتصل بالاستثمار والتجارة.

١٧- ودعا ممثل نيبال إلى ترجمة مفهوم المسؤولية المشتركة في مجال التنمية إلى إجراءات فعالة بدرجة أكبر. وقال إنه فيما يقع العبء الرئيسي لانتشال البلدان من الفقر على كاهل السلطات الوطنية لا يمكن معالجة الفقر في هذه البلدان بدون دعم من المجتمع الدولي. وأثنى على الأونكتاد لدوره في دعم تنمية المشاريع ووضع السياسات التجارية، ولما يضطلع به من بحوث وتحليلات. وقال إن صادرات أقل البلدان نمواً قد استفادت استفادة كبيرة من الأفضليات التجارية، وأن تآكل الأفضليات كان ضاراً ضرراً كبيراً باقتصاداتها. وفي سياق الضعف الشديد، وتركز الصادرات والفقر، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى نهج شامل يتبع إزاء مسألة السير في مسار الاقتصاد العالمي، على أن يشمل هذا النهج مدخلات تحليلية ومساعدة إنمائية ترمي إلى زيادة القدرات المؤسسية، كما تحتاج إلى إجابات بنوية لظاهرة تآكل الأفضليات.

فريق المناقشة

١٨ - أعقب المناقشة العامة مناقشة غير رسمية حيوية لمسألة تآكل الأفضليات شارك فيها فريق من أربعة خبراء، وذلك بعد أن عرضت الأمانة إيضاحات بصرية لدرجة اعتماد أقل البلدان نمواً على الأفضليات التجارية.

١٩ - وقد تم التسليم بخطورة تآكل الأفضليات في عدد من أقل البلدان نمواً. وقيل إنه ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تبذل هي نفسها الجهود للتخفيف من القيود المحلية التي تعرقل القدرة التنافسية. ووفقاً لذلك، اعتبر أن على الجهات المانحة والمنظمات الدولية المشاركة في المسؤولية عن تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً، وذلك بمدخلات تحليلية ذات صلة، وتدابير تعويضية للتخفيف من الخسائر التي تلحق بالرفاه الاجتماعي، وحلول طويلة الأجل تؤدي أساساً إلى تقليل الاعتماد على الأفضليات التجارية. وذكر أن مسألة التآكل ليست محصورة بأقل البلدان نمواً لأنها أثرت على العديد من البلدان النامية الأخرى. غير أن أقل البلدان نمواً تبدي حساسية أكثر من غيرها إزاء خسائرها في القدرة التنافسية، لا سيما عندما تعاني من شدة التركيز في الصادرات.

٢٠ - ورغم أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن أفضل الحلول لمسألة تآكل الأفضليات، بحث عدد من سبل تخفيف الآثار السلبية للتآكل (هذه السبل التي يقع بعضها في إطار منظمة التجارة العالمية وبعضها الآخر خارج ذلك الإطار): دعم الاستيراد كوسيلة لتشجيع تنوع الصادرات؛ وأفضليات الاستثمار؛ وإصلاح قواعد المنشأ؛ والتحويلات المباشرة للموارد إلى أقل البلدان نمواً للتعويض عن الخسائر التجارية؛ وتقديم تمويل على سبيل المنحة من خلال الإطار المتكامل. وبحثت بحثاً مستفيضاً مفاهيم آليات التمويل التعويضي للتعويض عن آثار تآكل الأفضليات التي تعزز الفقر، وتقديم المعونة لتطوير الهياكل بغية تعزيز التجارة الدولية في السلع والخدمات (بروح مبادرة "المعونة من أجل التجارة").

٢١ - وفي المناقشة التي دارت بشأن تحسين صيغ الأفضليات، أولي اهتمام خاص لقواعد المنشأ. فقد ذكر أن القواعد التقييدية قد قيدت استخدام الأفضليات التجارية في بعض القطاعات التصديرية. فالقواعد التقييدية يُنظر إليها أكثر فأكثر باعتبارها قواعد تستند إلى نظرة قديمة إلى الصناعات المتكاملة تكاملاً عامودياً، فيما أصبح الإنتاج مجزأً مجزأً دولية في سياق الترابط العالمي وتحرير التجارة، الأمر الذي غير عمليات التصنيع تغييراً مثيراً. فالبضائع النهائية تخضع بصورة متزايدة لعمليات تدخل من قبل عدة بلدان وعدة صناعات، بحيث تخصص مشاريع فردية في بلاد مختلفة بمراحل محددة من مراحل الإنتاج بحسب ميزتها التنافسية. ووفقاً لذلك، فإن الاضطلاع ببضع عمليات لاكتساب صفة المنشأ في بلد واحد لم يعد منسجماً مع التقدم التكنولوجي والاتجاهات العالمية. وإضافة إلى ذلك، فإن الخوف من التحايل على القانون بات يبدو في أحيان كثيرة خوفاً فات أوانه نظراً إلى تدني التعريفات بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية في جميع الأسواق الكبيرة. وبيّنت المناقشة أيضاً أن قواعد المنشأ المتراكمة قد تعود بالنفع على أقل البلدان نمواً في عدد قليل نسبياً من الحالات. وبوجه الإجمال، اتفق المشاركون على وجوب مراجعة قواعد المنشأ في عدد من الأسواق المانحة للأفضليات وذلك بغية إظهار تغيير الاتجاهات الصناعية والعمليات الإنتاجية المعولة على ضوء التحليلات ذات الصلة.